

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ والصلاة والسلام على الصادق الأمين<sup>(١)</sup> محمد وآله وسلم، المنزل عليه. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [النجم: ٣٢-٣٣] ، من زكى الله لسانه فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]. وزكى أمته فقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الذي ((ما كان خلقاً أبغضَ إليه من الكذب))<sup>(٢)</sup>.

(١) لقب كان يلقب به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قبل النبوة. ينظر صحيح البخاري ج ١ ص ٧ رقم ٧، وفيه قول خديجة رضي الله عنها للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((وَتَصَدَّقُ الْحَدِيثَ)). والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج ١ ص ١١٩-١٢٠ رقم الحديث ٣٣. والشفاء للقاضي عياض ج ١ ص ٢٦٨-٢٧٣. وينظر سيرة ابن كثير ج ٢ ص ٢٣٤ - بحث الهجرة. وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٤٨٥ الهجرة، وقد ذكروا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر علياً أن ينام على فراشه ويؤدي الودائع لأنه ليس أحد بمكة عنده شيء يخشى عليه، إلا وضعه عنده، لما يعلم من صدقه وأمانته. وطبقات ابن سعد ج ١ ص ١٤٦. بحث بناء الكعبة، وص ١٩٥ بحث نزول الوحي. والمنتظم لابن الجوزي ج ٢ ص ٣٥٠. وسيرة المصطفى لهاشم معروف الحسني ص ٢٥٣. ومحمد رسول الله محمد رضا، ص ١٢٧. وفقه السيرة للبوطي ص ١٧٨.

(٢) قالت عائشة: ((ما كان خلقاً أبغضَ إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكُذِبِ، لَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْكَذِبَةِ فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ أَحَدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً)) ينظر سنن الترمذي ج ٤ ص ٣٠٧ رقم ١٩٧٣ قال: حديث حسن. وطبقات ابن سعد ج ١ ص ٣٧٨. وفي كثر العمال بلفظ: ((كان أبغض الخلق إليه الكذب)) عنها ج ٧ ص ١٣٧ رقم ١٨٣٧٩. وجاء فيه ((كَانَ إِذَا اِطَّلَعَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَذَبَ كَذِبَةً لَمْ يَزَلْ مُعْرِضًا عَنْهُ حَتَّى يُحَدِّثَ تَوْبَةً)). ج ٧ ص ١٣٧ رقم ١٨٣٨١.

فَأَفْاضَ مِنْ خِصَالِهِ الشَّرِيفَةِ الْأَمَانَةَ وَالصَّدَقَ، لِيَتَحَلَّى بِهِمَا صَحَابَتُهُ الْكِرَامَ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَسْعُهُمْ - وَهُمْ قَلَّةٌ ضَعْفَاءٌ - أَنْ يُدْخِلُوا فِي دِينِ اللَّهِ أُمَّمَ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ دَعْوَتِهِمْ صِدْقًا فِي الْفِعَالِ، وَصِدْقًا فِي الْمَقَالِ.

إِنَّ طَبِيعَةَ الرِّسَالَةِ الْخَاتِمَةِ، وَالْأُمَّةِ الْوَارِثَةِ، تُحْتَمُّ أَنْ يَنْقَلَ السَّلْفُ إِلَى الْخَلْفِ - مِيرَاثَ نَبِيِّهِمْ نَقِيًّا كَالْمَاءِ وَوَجْهَ السَّمَاءِ؛ وَمَا دَامَ الْمِيرَاثُ عَظِيمًا وَشَامِلًا فَحَمَلُهُ وَنَقْلُهُ تَبِعَةٌ تُثْقَلُ الْجِبَالَ، لَا يَقْوَى عَلَى حَمْلِهَا إِلَّا رِجَالٌ اسْتَمَدُّوا مِنْ اللَّهِ عَوْنَهُ، وَمِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَزْمَهُ وَحَزْمَهُ وَأَمَانَتَهُ، وَقَدْ ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب : ٢٣] فَجَزَاهُمْ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا.

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ يُفْهَمُ أَنَّ مَوْضُوعَ الرِّسَالَةِ هُوَ عُنْصُرُ الصَّدَقِ فِي رُؤَاةِ الْحَدِيثِ وَحَمَلَةِ الشَّهَادَةِ الَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ بِهِمُ الْحُقُوقَ. وَعُنْصُرُ الصَّدَقِ إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الرَّأْيِ وَالشَّاهِدِ بِأَمَارَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهِ؛ وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ: (الْعَدَالَةُ).

وَإِنِّي لِأَعْرِفُ مَا تَحْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنْ خُطُورَةٍ، إِذْ أَقْحَمْتُ نَفْسِي فِي لُجَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ إِلَّا أَنَّ الْخُطْبَ يَهُونُ عِنْدَمَا تَهْدَفُ الْكِتَابَةُ إِلَى تَقْدِيمِ خِدْمَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَرِجَالِ الْقَضَاءِ فِي أَهَمِّ جَسْرَيْنِ تَمُرُّ فَوْقَهُمَا أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ؛ وَهُمَا: الرُّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ، وَبِذَلِكَ تَبَرُّزُ أَهْمِيَّةِ الْمَوْضُوعِ الَّذِي يَمَسُّ أَهَمَّ رَكِيزَيْنِ تَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. كَمَا أَنَّ لِلْمَوْضُوعِ أَهْمِيَّةً كُبْرَى لِإِسْهَامِهِ فِي إِبْرَازِ مَعَالِمِ السُّلُوكِ الْحَمِيدِ الْمُتَمَثِّلِ فِي الْعَدَالَةِ لِيَتَحَلَّى بِهِ الْإِنْسَانُ الْمُسْلِمُ. كَمَا أَنِّي أَضْرَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرِّسَالَةُ لَبَنَةً فِي بِنَاءِ فِكْرٍ يَنْشُدُ التَّسَامُحَ وَيَبْنُدُ التَّعَصُّبَ وَيَهَيِّئُ لِبِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى أُسَاسِ الْحَقِّ الْوَاضِحِ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَهُوَ وَحْدَهُ جَدِيرٌ بِأَنْ نَجْتَمِعَ حَوْلَهُ.

### السبب في اختيار الموضوع

أ - حَفَزَنِي عَلَى خَوْضِ مَيْدَانِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي جَانِبِ الرُّوَايَةِ - مَا لَمَسْتُهُ مِنْ صِرَامَةٍ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ رِجَالِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ تُجَاهَ طَائِفَةٍ، وَتَّسَامُحٍ وَرَفَقٍ مَعَ طَائِفَةٍ أُخْرَى، مَعَ

أَنَّهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِثَالُ نَادِرٍ فِي الدَّقَّةِ وَالنَّزَاهَةِ، إِلَّا أَنَّ مَا جَاءَ مِنْ هَفَوَاتٍ يَدْخُلُ تَحْتَ الضُّعْفِ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ إِنْسَانٌ.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تَرْضَى سَجَايَاهُ كُلِّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ<sup>(١)</sup>

وَيَا لَيْتَ الْأَمْرَ اقْتَصَرَ عَلَى زَمَنِ تَأْلِيفِ كُتُبِ عِلْمِ الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ لِيُتْرِكَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلنَّاطِقِ نَظْرُهُ، وَلِلْمُجْتَهِدِ اجْتِهَادُهُ، وَلَا سِيَّمَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَنَّ مَا صَدَرَ عَنِ الْعُلَمَاءِ مِنْ كَلِمَاتٍ فِي التَّعْدِيلِ أَوْ الْجِرْحِ إِنَّمَا هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ وَبِحَسَبِ غَالِبِ الظَّنِّ. لَكِنْ عِنْدَمَا يَحْمِلُهَا الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى أَنَّهَا مُسَلَّمَاتٌ لَا تَحْتَمِلُ الخَطَأَ وَلَا تُقْبَلُ الْمُنَاقَشَةَ - فَهَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلدَّفَاعِ عَنِ مَفْهُومِ [أَنَا عَلَى صَوَابٍ يَحْتَمِلُ الخَطَأَ، وَأَنْتَ عَلَى خَطَأٍ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ] إِنْ لَمْ نُقَلِّ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ<sup>(٢)</sup> أَوْ مِثَابٌ.

ب- أَمَّا الْبَاعِثُ عَلَى بَحْثِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ فَهُوَ أَكْثَرُ الْإِحَاحِ وَأَشَدُّ حَاجَةً لِلدَّرَاسَةِ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَالْمُتَّبِعُ لِمَا اشْتَرَطَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّأْيِ وَالشَّاهِدِ مِنْ صِفَاتٍ وَشُرُوطٍ - يُفَاجَأُ بِأَنَّ غَالِبِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ خَالَ مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ، وَقَدْ لَا تَجِدُ شَاهِدًا كَمَا وَصَفُوا إِلَّا بِصُعُوبَةٍ؛ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَدَيْنَا نِيَّةٌ وَرَحَابَةٌ صَدَرَ لِقَبُولِ نَقْدِ أَنْفُسِنَا.

وَلَمْ يَبْعُدِ الْعَلَامَةُ سَيِّدُ قَطْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الصَّوَابِ عِنْدَمَا قَالَ: «وَجُودُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يُعْتَبَرُ قَدْ انْقَطَعَ مِنْذُ قُرُونٍ كَثِيرَةٍ. فَالْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ لَيْسَتْ أَرْضًا كَانَ يَعِيشُ فِيهَا الْإِسْلَامُ وَلَيْسَتْ قَوْمًا كَانَ أَجْدَادُهُمْ فِي عَصْرِ مِنْ عَصُورِ التَّأْرِيخِ يَعِيشُونَ بِالنِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ. إِنَّمَا الْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَشَرِ تَنْبِثُ حَيَاتُهُمْ وَتَصَوِّرُهُمْ وَأَوْضَاعُهُمْ وَأَنْظِمَتُهُمْ وَقِيمَتُهُمْ وَمَوَازِينُهُمْ، كُلُّهَا مِنَ الْمَنْهَجِ الْإِسْلَامِيِّ.»

(١) البيت ليزيد بن محمد المهلي. ينظر خزنة الأدب ج ٧ ص ٥٧٣

(٢) ينظر ج ١ ص ١٣ من شرح الأزهار .

وَهَذِهِ الْأُمَّةُ - بِهَذِهِ الْمَوَاصِفَاتِ - قَدْ انْقَطَعَ وُجُودُهَا مُنْذُ انْقِطَاعِ الْحُكْمِ بِشَرِيعةِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>. حَقًّا نَجِدُ رُكَّامًا هَائِلًا مِنَ الْخِدَاعِ وَالْكَذِبِ وَالزُّورِ فَاقِدًا لِمَنْ يَرُدُّعُهُ بَلْ وَاجِدًا مَنْ يُشَجِّعُهُ.

ومن ناحية أخرى لو قُتِلَ إنسانٌ في محلِّ لَشْرَبِ الخمر ونحوه، وشهد على القتلِ رُوَّادُ ذلك المكان وما أشبهه؛ فإن قبلنا شهادتهم أهملنا شرط العدالة إلا عند من يقبل شهادة الفاسق، وإن أهملنا الشهادة ضيَّعنا الدم. هذا ما سنعالجه في مظانِّه.

### منهج البحث

حاولت جاهدا أن يظهر البحث لائقا في شقيه الموضوعي والشكلي.

### أولا - الناحية الموضوعية

١ - وضعت في الحسابان أي بصدد جرح وتعديل وينبغي لمن يكتب فيه ألا تأخذه في الله لومة لائم، وأن يجعل نصب عينيه كلمة الله ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨] ، وأن يتذكر قول القائل:

وما من كاتب إلا سيفني      ويَبْقِي الدهرَ ما كتبت يداه  
فلا تكتب يمينك غير شيء      يَسْرُكُ في القيامة أن تراه

من أجل هذا فما جاء من نقد لهذا أو دفاع عن ذلك فإنما يقوم على تحري الحق وخدمة العلم واعتماد الدليل. وقد لاحظت الحساسية المفرطة فيما يتعلق بالتشيع والعقائد عموما فأخذت في الاعتبار أن البحوث العلمية الصادقة يجب أن تقوم على الحججة والمناقشة العلمية بعيدة عن العواطف والحساسيات فتوكلت على الله وما شاء فعل.

على أنني راض بأن أحمل الهوى      وأخلص منه لا علي ولا ليا

(١) معالم في الطريق لسيد قطب ص ٥-٦.

عدالة الرواة والشهود وتطبيقهما في الحياة المعاصرة. تأليف: د. المرتضى بن زيد المَحَطَّوْرِي الحسني. (رسالة دكتوراه)

الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء -

[www.almahatwary.org](http://www.almahatwary.org)

٢- بذلت جهداً مُضنياً في إخراج الرسالة بالصورة المناسبة فتجَنَّبْتُ الألفاظ الوعرة مفسِّراً ما قد يجد القارئ صعوبة في فهمه.

٣- حرصتُ على إبراز وجهة نظر المذهب الزيدي مساواةً بغيره من المذاهب ملتزماً بترجمة رجاله، يليهم المعتزلة الذين أسهم المذهب الزيدي في حفظ تراثهم - مقدراً الفائدة الكبيرة من التعريف بآراء المذهب ورجاله؛ لأنَّ نفائس مؤلفات هذا المذهب مازالت تقبع مخطوطةً مُحَنَطةً بتراب النسيان والإهمال، ولذلك لم يتمكن رُوَادُ المعرفة من الإطلاع على المذهب الزيدي ورجاله بشكل مناسب. أما المذاهب الأخرى ورجالها فقد نالت من الشهرة والانتشار ما لا مزيد عليه.

### ثانياً - الناحية الشكلية

١- ضبط الآيات بشكل دقيق فإن خالفتُ قواعد المصحف في بعض الأشياء فلأن آلة الطبع المتاحة لم تساعد على رسم الآية كما هي بالمصحف. كما أرجو إن فات على قلم التصحيح شيءٌ أن يُدخَلَ في باب العجز البشري فالكمال لله وحده.

٢- الحديث الشريف قمت بضبطه تبركاً وحفاوة بمقام السنة الرفيع متحريراً لضبط الدقيق قدر جهدي، وكذا إسناد الحديث إلى مصادره ومنها مسانيد ومجاميع أهل البيت الطاهر، فإن فاتني سلوك الأصول المتبعة في تخريج الحديث أو ترتيب الطرق أو المراجع فلأن الغرض حسب تقديري هو توثيق ما نقلته وإسناده إلى كل مصدر وجدته فيه ليكون البحث شرعياً له أبٌ وأم، وليتمكن المطلع من الرجوع إليها.

٣- حرصت حسب المستطاع على نسبة كل قول إلى صاحبه بتراهة وأمانة لئلا أوهِمَ أنه من كلامي، مُتَّخِذاً كآفة الأساليب التي تحوط وتحمي الأمانة العلمية.

٤- ربما عثرتُ على مرجعٍ محققٍ سهل الرجوع إليه بعد أن اعتمدتُ على نسخة قديمة، فأشير إليهما معاً أو أحدهما بما لا لبس فيه حرصاً على الفائدة.

عدالة الرواة والشهود وتطبيقهما في الحياة المعاصرة. تأليف: د. المرتضى بن زيد المَحَطَّوْرِي الحسني. (رسالة دكتوراه)

الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء -

[www.almahatwary.org](http://www.almahatwary.org)

٥ - أما من الناحية الإملائية والقواعد اللغوية والنحوية والصرفية فقد اعتمدت بتوفيق من الله على ما تعلمته لدى كبار العلماء قرابة اثني عشر سنة، وقد لمستُ أني قاربت الصواب قياساً بمن لا يلقي للغة العربية بالا.

**تقسيم:** ستكون الدراسة بعون الله مبدوءةً بمقدمة في التعريف بالبحث ثم نتناول موضوع الرسالة في قسمين أساسيين:

**القسم الأول -** في نظرية العدالة متضمناً أربعة أبواب:

الباب الأول - تعريف العدالة لغة واصطلاحاً والفرق بينهما وبين كلمات ترادفها أو تشبهها.

الباب الثاني - أوردنا فيه نبذة عن تأريخ العدالة لتبرز مكتملة التعريف.

الباب الثالث - في العدالة وأسسها وشروطها.

الباب الرابع - تحدثنا فيه عن التعديل والجرح: تعريفه وأهميته ومشروعيته وأسبابه وكيفية وطرقه ومراتبه ونحو ذلك.

**أما القسم الثاني -** فهو معدُّ لتطبيقات نظرية العدالة في باين اثنين: ندرس في الباب الأول موانع شهادة العدول. ونعالج في الباب الثاني اختلاف الدين وأثره على الشهادة. بعد هذا نسجل أهم النتائج التي تضمنها البحث في خاتمة مشفوعة بحمد الله آخراً كما وفقنا لحمده أولاً.

### **خطة البحث**

يبدو أن معالم الخطة قد وضحت في أهم ركائزها بالشكل التالي:

**القسم الأول:** في نظرية العدالة.

الباب الأول: في ماهية العدالة.

الباب الثاني: في تأريخ العدالة المطلوبة في الراوي والشاهد.

عدالة الرواة والشهود وتطبيقهما في الحياة المعاصرة. تأليف: د. المرتضى بن زيد المَحَطُّورِي الحسني. (رسالة دكتوراه)  
الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء -

[www.almahatwary.org](http://www.almahatwary.org)

الباب الثالث: في أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة.

الباب الرابع - في التعديل والجرح.

**القسم الثاني:** في تطبيقات نظرية العدالة.

الباب الأول: في الموانع من شهادة العدول.

الباب الثاني: في اختلاف الدين وأثره على الشهادة.